



## قرار

### المؤتمر الوطني العام

رقم (١٦) لسنة ٢٠١٢ م

### بيان مذائق عسكرية مختلفة وتفصيل بعض الأحكام في شأن العدود .

- بعد الإطلاع على :
- الإعلان الدستوري المرفق الصادر في ٣ . أغسطس . ٢٠١١ م وتعديلاته .
- وعلى القانون رقم ( ٣٨ ) لسنة ٢٠١٢ م في شأن بعض الإجراءات الخاصة بالمرحلة الانتقالية .
- وعلى القانون رقم ( ١١ ) لسنة ٢٠١٢ م الصادر بتفصيل بعض الأحكام في شأن صلاحيات المتربيات القيادية بالجيش الليبي .
- وعلى النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام .
- ولدواعهن الصالحة الماءلة .
- وعلى ما خلصن إليه المؤتمر الوطني العام في جلساته المنعقدة بتاريخ ١٦ / ١٢ / ٢٠١٢ م

تصدر القرار الآتي:

المادة ( ١ )

تدين مذائق ( خامس - ثالث - أولادي - الشاطئي - سبها - مرزق - الكلارة ) سلطنة عقبات عسكرية مطلقة وتطبق بشأنها كافة التشريعات الانتقالية الواردة بالخصوص .

المادة ( ٢ )

تقليل مراقب الحدود الليبية البرية المشتركة بين ليبيا وبين الدول الآتية :

- 1- دولة تونس .
- 2- دولة التجير .
- 3- السودان .
- 4- دولة الجزائر .

ويقتصر هذا الإشارة على موقعي التي حين اتخاذ كافة إجراءات تحقيق ثبات هذا الإغلاق بالتنسيق مع الدول ذات العلاقة .

المادة (3)

يكلف وزير الدفاع بالتشاور مع المعاشر الوطني العام تعين حاكم عسكري ومعارفيه للمنطقة المحددة سقا على أن يكون من خارج تلك المناطق ويمنح الحاكم العسكري كافة الصلاحيات والاختصاصات المخولة للسلطة التنفيذية وعلى الخصوص القبض على كافة المسؤولين للعدالة في هذه المناطق، وإعادة المتسللين عبر الحدود إلى أوطانهم ونها في ذلك الاستعجال بعن يرى ضرورة الاستعجال به في هذا الشأن.

المادة (4)

يتولى الحاكم العسكري على وجه الاستعمال تنفيذ كافة الإجراءات الفضفورية لتأمين رحابة الحدود الغربية لليبيا.

المادة (5)

لل疏وض وزارة الخارجية بالنظر كافة السفرات ومسؤولية هذه الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والمحظية العاملة في ليبيا بأحكام هذا القرار.

المادة (6)

على مجلس الوزراء توفير كافة الإمكانيات المادية والتقنية والفنية بما يكفل تلبين وضبط هذه الحدود وبسط الأمن في تلك المناطق.

المادة (7)

يعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره وعلى كل فيما يخصه تنفيذه وينشر في الجريدة الرسمية.

المجلس العام - بناء الوطن

